

Distr.: General
25 April 2023
Arabic
Original: English

المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع



الدورة السنوية لعام 2023

5 إلى 9 حزيران/يونيه 2023، نيويورك

البند 6 من جدول الأعمال المؤقت

التقرير السنوي لمدير البرنامج

تقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي عن توصيات وحدة التفتيش المشتركة في عام 2022

موجز

عملاً بقرار الجمعية العامة 267/59 المؤرخ 23 كانون الأول/ديسمبر 2004، وعلى نحو ما أُعيد تأكيده في قرار الجمعية 246/62 المؤرخ 3 نيسان/أبريل 2008، يقدم هذا التقرير ملخصاً لردود إدارة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على توصيات وحدة التفتيش المشتركة، ويلفت الانتباه إلى التوصيات الموجهة إلى الهيئات التشريعية لمؤسسات منظومة الأمم المتحدة.

ويركز التقرير على الاستعراضات الثلاثة لوحدة التفتيش المشتركة ذات الصلة ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي الصادرة علناً بعد تقرير البرنامج الإنمائي عن توصيات وحدة التفتيش المشتركة في عام 2021 (DP/2022/17/Add.1)، الذي قدمه البرنامج إلى المجلس التنفيذي في دورته السنوية لعام 2022. وجميع التوصيات العشرين الصادرة في الاستعراضات الثلاثة لوحدة التفتيش المشتركة التي تناقش هنا موجهة إلى البرنامج الإنمائي: 16 توصية موجهة إلى إدارة البرنامج الإنمائي وأربع توصيات موجهة إلى المجلس التنفيذي، بوصفه الهيئة التشريعية للبرنامج. ويعرض هذا التقرير ردود إدارة البرنامج الإنمائي على التوصيات العشرين ويتضمن معلومات محدّثة عن حالة تنفيذ التوصيات الواردة في الاستعراضات الصادرة عن وحدة التفتيش المشتركة في عامي 2021 و 2020.

عناصر قرار

قد يرغب المجلس التنفيذي في أن يحيط علماً بهذا التقرير (DP/2023/14/Add.1)، بما فيه ردود الإدارة على التوصيات الأربع لوحدة التفتيش المشتركة الموجهة إلى المجلس التنفيذي.



أولاً - لمحة عامة عن تقارير وحدة التفتيش المشتركة الصادرة في عام 2022

1 - في عام 2022، أصدرت وحدة التفتيش المشتركة أربعة تقارير، كان أحدها خاصاً ببرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية؛ فيما كانت التقارير الثلاثة المتبقية استعراضات على نطاق المنظومة. ويعرض هذا التقرير موجزاً للتقارير الثلاثة على نطاق المنظومة التي أصدرتها وحدة التفتيش المشتركة في وقت كتابة هذا التقرير⁽¹⁾، والتي لها صلة ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. ويتضمن هذا التقرير ردود إدارة البرنامج الإنمائي على جميع التوصيات العشرين الواردة في التقارير الموجهة إلى البرنامج الإنمائي، بالإضافة إلى حالة تنفيذ التوصيات ذات الصلة الواردة في التقارير الصادرة عن وحدة التفتيش المشتركة في عامي 2021 و 2020. ويمكن الحصول على كامل تقارير وحدة التفتيش المشتركة والمرفقات الإضافية وتعليقات مجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق، من خلال الدخول إلى الموقع الشبكي لوحد التفتيش المشتركة (<http://www.unjju.org>) أو النقر على الروابط الإلكترونية لكل تقرير في الفصل الثاني. وأدرجت أيضاً تعليقات مجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق التي كانت متاحة وقت صياغة هذا التقرير.

2 - والتقارير الثلاثة هي: (أ) استعراض إدارة شركاء التنفيذ في مؤسسات منظومة الأمم المتحدة (JIU/REP/2021/4)؛ (ب) استعراض وظيفة الأخلاقيات في منظومة الأمم المتحدة (JIU/REP/2021/5)؛ (ج) إدارة استمرارية تصريف الأعمال في مؤسسات منظومة الأمم المتحدة (JIU/REP/2021/6).

ثانياً - ملخص واستعراض للتقارير والتوصيات ذات الصلة الصادرة عن وحدة التفتيش المشتركة في عام 2022

3 - ترد أدناه ردود الإدارة على التوصيات ذات الصلة في تقارير وحدة التفتيش المشتركة، بما في ذلك التوصيات الموجهة إلى الهيئة التشريعية للنظر فيها. ويتضمن المرفق الأول موجزاً إحصائياً لحالة تنفيذ التوصيات ذات الصلة بالبرنامج الإنمائي الواردة في تقارير وحدة التفتيش المشتركة التي صدرت في عام 2022. ويتضمن المرفق الثاني لمحة عامة عن التوصيات المتعلقة بتقارير وحدة التفتيش المشتركة الواردة في هذا التقرير التي لها صلة بالبرنامج الإنمائي والموجهة إلى المجلس التنفيذي بوصفه الهيئة التشريعية للبرنامج. ويقدم المرفقان الثالث والرابع موجزاً إحصائياً لحالة تنفيذ التوصيات ذات الصلة الواردة في التقارير الصادرة عن وحدة التفتيش المشتركة في عامي 2021 و 2020.

ألف - استعراض إدارة شركاء التنفيذ في مؤسسات منظومة الأمم المتحدة (JIU/REP/2021/4)

4 - يقدم هذا الاستعراض الذي أجرته وحدة التفتيش المشتركة تحليلاً للطرائق والممارسات التي تستخدمها مؤسسات الأمم المتحدة على نطاق المنظومة لإدارة شركاء التنفيذ من أجل تنفيذ البرامج والمشاريع. ويستكشف مجالات لزيادة تحسين فعالية وكفاءة إدارة شركاء التنفيذ. وتُوجّه عشر من توصيات

(1) نُشر استعراض وحدة التفتيش المشتركة لتدابير وآليات التصدي للعنصرية والتمييز العنصري في مؤسسات منظومة الأمم المتحدة (JIU/NOTE/2022/1/Rev.1) بعد انقضاء المواعيد النهائية لإعداد هذا التقرير. وسيتناول البرنامج الإنمائي استعراض وحدة التفتيش المشتركة للتدابير والآليات في مؤسسات منظومة الأمم المتحدة في تقريره الذي سيقدم إلى المجلس التنفيذي في الدورة السنوية لعام 2024.

الاستعراض إلى البرنامج الإنمائي. ومن بين هذه التوصيات، أُجّهت التوصيات 1 و 2 و 4 و 5 و 6 و 7 و 8 و 10 إلى مدير البرنامج الإنمائي. والتوصيتان 3 و 9 موجهتان إلى المجلس التنفيذي لكي ينظر فيهما، ويتضمن المرفق الثاني مناقشة إضافية وتعليقات بشأنهما.

5 - التوصية 1 - ينبغي للرؤساء التنفيذيين لمؤسسات منظومة الأمم المتحدة القيام، بحلول نهاية عام 2024، بوضع تعريف موحد ومجموعة مبادئ توجيهية ومعايير متفق عليها على نطاق المنظومة تتعلق بشركاء التنفيذ، تستنير بنهج استراتيجي مراعى للمخاطر إزاء الشراكات ومنهجية للإدارة القائمة على النتائج، عن طريق مشاورات تجريها الآليات المناسبة المشتركة بين الوكالات. يتفق البرنامج الإنمائي مع التعليقات العامة لمجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق الواردة في مذكرة الأمين العام عن هذا الاستعراض (A/77/317/Add.1، الفقرة 3)، وكذلك التعليقات على هذه التوصية، الواردة في الفقرتين 9 و 10 من المذكرة.

6 - ويؤيد البرنامج الإنمائي فكرة الاتساق على نطاق المنظومة في الأطر التي تنظم أعمال شركاء التنفيذ، ويواصل المشاركة في مختلف الشبكات والمبادرات غير الرسمية المشتركة بين الوكالات ذات الصلة بشركائه في التنفيذ. بيد أن البرنامج الإنمائي يحذر من أن قيام مؤسسات منظومة الأمم المتحدة بوضع تعريف وإطار للسياسة العامة موحدتين على نطاق المنظومة بشأن شركاء التنفيذ سيكون تحدياً بالنسبة لهذه المؤسسات. وتحدّد شروط التعامل مع شركاء التنفيذ في القواعد والأنظمة المالية لفرادى المنظمات، وهي قواعد وأنظمة غير مشتركة بين المنظمات، بسبب تنوع أطر البرمجة وطرائق التشغيل والسياقات. بيد أنه من المهم الاعتراف بأن فرادى المنظمات يمكن أن تواصل التعلم من بعضها البعض من خلال الآليات وعمليات تبادل الآراء المناسبة المشتركة بين الوكالات، وأن هذا الاستعراض الذي أجرته وحدة التفتيش المشتركة يمكن أن يساعد على تيسير تحديد المزيد من أوجه التكامل بين ممارسات المنظمات وخبراتها. ومع مراعاة طابع هذه التوصية الشامل لنطاق منظومة الأمم المتحدة، والتي لا تقع ضمن اختصاص البرنامج الإنمائي وحده، سيواصل البرنامج الاسترشاد بالعمليات المتبعة والقرارات المتخذة على نطاق المنظومة. ومن ثم، فهو لا يعتبر التوصية ذات صلة بالبرنامج الإنمائي.

7 - التوصية 2 - ينبغي للرؤساء التنفيذيين لمؤسسات منظومة الأمم المتحدة القيام، بحلول نهاية عام 2023، بإدراج فرع في تقاريرهم السنوية عن عمل المؤسسة يتناول تعامل مؤسساتهم مع شركاء التنفيذ وإدارتهم وتضمينه التفاصيل المهمة المفيدة للأجهزة التشريعية ومجالس الإدارة. يتفق البرنامج الإنمائي مع تعليقات مجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق الواردة في مذكرة الأمين العام بشأن هذا الاستعراض (A/77/317/Add.1، الفقرتان 11 و 12). والمعلومات التفصيلية عن جميع المشاريع، بما في ذلك أسماء شركاء التنفيذ، وأنواع المؤسسات (الكيان الحكومي، والمنظمة غير الحكومية، ومنظمة المجتمع المدني، وما إلى ذلك)، والنتائج المحققة، والنفقات، وأوصاف المشاريع، وغير ذلك من المعلومات الرئيسية، متاحة للجمهور على بوابة الشفافية التابعة للبرنامج الإنمائي (www.open.undp.org). ووثائق البرامج القطرية متاحة للجمهور على الموقع الشبكي المؤسسي للبرنامج الإنمائي (undp.org). وتعكس تقارير مراجعة حسابات مشاريع البرنامج الإنمائي تعاملات البرنامج مع شركاء التنفيذ وإدارته لهم، وهي متاحة أيضاً للجمهور على الموقع الشبكي المؤسسي للبرنامج الإنمائي. وعلاوة على ذلك، فالتقرير السنوي لمدير البرنامج الإنمائي هو تقرير البرنامج من أعلى مستوى تنفيذي عن النتائج. ويتضمن بطاقة تقييم الإطار المتكامل للنتائج والموارد للبرنامج الإنمائي الذي يترجم الخطة الاستراتيجية للبرنامج للفترة 2022-2025 إلى مجموعة

من النتائج الإنمائية والتنظيمية. ويعكس الإطار المتكامل للنتائج والموارد النتائج على الصعيد القطري التي تتماشى مع الأولويات الوطنية ومع الاستجابة المشتركة لمنظومة الأمم المتحدة التي تم الاتفاق عليها مع الحكومة في إطار الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة. وبالنظر إلى ممارسات البرنامج الإنمائي وطرقه الراسخة في مجال الإبلاغ فيما يتعلق بالتعامل مع شركاء التنفيذ وإدارتهم، يشير البرنامج إلى أنه يمثل للتوصية ويعتبرها منقذة.

8 - التوصية 4 - ينبغي للرؤساء التنفيذيين لمؤسسات منظومة الأمم المتحدة القيام، بحلول نهاية عام 2023، بالتحديث اللازم لسياساتهم وتوجيهاتهم ذات الصلة المتعلقة بشركاء التنفيذ ووضعها موضع التنفيذ، بما في ذلك اتباع إجراءات تشغيل موحدة لاختيار شركاء التنفيذ والتعامل معهم وإدارتهم والإشراف عليهم وتقييمهم، من أجل المحافظة على وجود نهج استراتيجي مراعي للمخاطر إزاء إدارة شركاء التنفيذ يتواءم مع الإطار الاستراتيجي للمؤسسة. يتفق البرنامج الإنمائي مع تعليقات مجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق الواردة في مذكرة الأمين العام المرتبطة بهذا الاستعراض (A/77/317/Add.1، الفقرة 17). ويقوم البرنامج الإنمائي بانتظام واستمرار بوضع واستعراض وتحديث سياساته وأدواته وتوجيهاته لإدارة شركائه في التنفيذ، من أجل التكيف مع احتياجات الشركاء الناشئة، والمواءمة مع خطته الاستراتيجية، ومواصلة تعزيز التنسيق بين الوكالات، وتحسين الفعالية والكفاءة. وتشمل هذه السياسات والأدوات تلك الخاصة بآليات تقييم القدرات القائمة، مثل أداة تقييم قدرات الشركاء ونهج الأمم المتحدة المنسق للتحويلات النقدية. ويستخدم البرنامج الإنمائي الآن أحدث التكنولوجيات والنظم والعمليات لتمكين الابتكار من خلال التحويل الرقمي لكل من عروض خدماته الخارجية ونظم الإدارة الداخلية الخاصة به. وإذ يعترف البرنامج الإنمائي بأن السياسات والإجراءات المتعلقة بشركاء التنفيذ قائمة وتتطور باستمرار، فهو يقبل هذه التوصية ويعتبرها منقذة.

9 - التوصية 5 - ينبغي للرؤساء التنفيذيين لمؤسسات منظومة الأمم المتحدة الذين لم يفعلوا ذلك حتى الآن القيام، استناداً إلى تحليل للتكاليف والفوائد، بإنشاء وحدة لشركاء التنفيذ أو تعيين جهة تنسيق لإدارة شركاء التنفيذ، بحلول نهاية عام 2024، تتولى دعم تنسيق السياسات والأنشطة المتعلقة بشركاء التنفيذ في المؤسسة، بما في ذلك عن طريق توفير التوجيه والدعم في مجال السياسات العامة وتيسير الاتصال وتبادل المعلومات، وفقاً لاختصاصات تحدد وظائفها ومسؤولياتها بوضوح. يتفق البرنامج الإنمائي مع تعليقات مجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق الواردة في مذكرة الأمين العام بشأن هذا الاستعراض (A/77/317/Add.1، الفقرة 22)، ويحذ مواصلة هيكله التنظيمي القائم بشأن توفير التوجيه في مجال السياسات العامة لشركاء التنفيذ. ويضطلع بهذه الوظيفة في البرنامج الإنمائي الفريق المعني بتحقيق الفعالية التابع لمكتب السياسات ودعم البرامج. والفريق المعني بتحقيق الفعالية هو "القائم على" السياسة العامة و "القائد" في مجال هذه السياسة بالنسبة للفصل المتعلق بإدارة البرامج والمشاريع من السياسات والإجراءات البرنامجية والتشغيلية للبرنامج الإنمائي، وكذلك بالنسبة للسياسات والإجراءات المتعلقة بشركاء تنفيذ مختارين. والبرنامج الإنمائي، إذ يأخذ ذلك في الاعتبار، يقبل هذه التوصية ويعتبر أنها نُقِذت.

10 - التوصية 6 - ينبغي للرؤساء التنفيذيين لمؤسسات منظومة الأمم المتحدة القيام، بحلول نهاية عام 2023، بإدراج المخاطر المتصلة بشركاء التنفيذ في أطر إدارة المخاطر في مؤسساتهم. يتفق البرنامج الإنمائي مع تعليقات مجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق الواردة في مذكرة الأمين العام بشأن هذا الاستعراض (A/77/317/Add.1، الفقرة 23). ويشمل كل من أداة البرنامج الإنمائي

لتقييم قدرات الشركاء والنهج المنسق للتحويلات النقدية المخاطر المتصلة بقدرات شركاء التنفيذ، ويرتبطان على مستوى سياسة الإدارة المركزية للمخاطر بإطار البرنامج الإنمائي لإدارة المخاطر. وفي كانون الثاني/يناير 2023، انتقل البرنامج الإنمائي إلى نظام جديد للإدارة المركزية للموارد قائم على الحوسبة السحابية، كوانتوم، حل محل نظام أطلس السابق. ويقوم البرنامج الإنمائي رقمياً بتحويل أدائه لتقييم قدرات الشركاء وأدائه لتطبيق النهج المنسق للتحويلات النقدية من أجل إدماجها مع وحدة النظام المعزز للتخطيط المؤسسي كوانتوم. ونظام كوانتوم المعزز هو جزء من حل الإدارة المؤسسية المتكاملة الجديد للبرنامج الإنمائي، الذي تم تصميمه لتعزيز كيفية مراقبة البرنامج لنتائج خطته الاستراتيجية، فضلاً عن تحسين كيفية إدارة البرنامج لتعامله مع المانحين والشركاء. وبالإضافة إلى ذلك، فهو يمكن من تشغيل سجلات المخاطر المؤسسية للبرنامج الإنمائي وأدواته لإدارة المخاطر. والبرنامج الإنمائي، إذ يأخذ ذلك في الاعتبار، يقبل هذه التوصية ويشير إلى أنها نُقِّدت.

11 - التوصية 7 - ينبغي للرؤساء التنفيذيين لمؤسسات منظومة الأمم المتحدة القيام، بحلول نهاية عام 2024، بوضع مؤشرات أداء رئيسية لإدارة شركاء التنفيذ وإنشاء نُظم لجمع بيانات الأداء ورصدها وتقديم التقارير عنها. يتفق البرنامج الإنمائي مع تعليقات مجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق الواردة في مذكرة الأمين العام بشأن هذا الاستعراض (A/77/317/Add.1، الفقرة 27). وتشير التعليقات إلى أن المنظمات تقوم بجمع ورصد والإبلاغ عن البيانات المتعلقة بعدة مؤشرات أداء رئيسية متعلقة بشركاء التنفيذ، بما في ذلك في سياق إطار الرصد للفترة 2021-2024 للاستعراض الشامل الذي يجري كل أربع سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية. ووفقاً للالتزام الوارد في إطار الرصد للفترة 2021-2024 من الاستعراض الشامل الذي يجري كل أربع سنوات (القدرة على التكيف والاستجابة)، يشير البرنامج الإنمائي إلى البروتوكولات المشتركة بين الوكالات المعمول بها لإجراء عمليات معاينة عشوائية لشركاء التنفيذ في إطار النهج المنسق للتحويلات النقدية. وتمكن عمليات المعاينة العشوائية منظومة الأمم المتحدة من جمع معلومات عن أداء شركاء التنفيذ ورصده والإبلاغ عنه. وبالإضافة إلى ذلك، يتضمن الإطار المتكامل للنتائج والموارد التابع للبرنامج الإنمائي مؤشرين على المستوى التنظيمي يعكسان النتائج التي حققها شركاء التنفيذ. ويتتبع المؤشران: (أ) معدل تنفيذ الإجراءات الإدارية استجابة للتقييمات؛ (ب) معدل تنفيذ توصيات مراجعة الحسابات. وإذ يشير البرنامج الإنمائي إلى الممارسة الراسخة للبرنامج المتمثلة في مؤشرات الأداء الرئيسية القائمة على النتائج ونظم جمع بيانات الأداء ورصدها والإبلاغ عنها، فإنه يعتبر أن هذه التوصية منقّدة.

12 - التوصية 8 - ينبغي للرؤساء التنفيذيين لمؤسسات منظومة الأمم المتحدة القيام، بحلول نهاية عام 2023، من خلال الآليات/المنتديات القائمة المشتركة بين الوكالات، بتقاسم ما لديهم من مواد ونماذج تدريبية متخصصة متصلة بإدارة شركاء التنفيذ، بما في ذلك في مجالات الحيلة الواجبة وتقييمات مخاطر وقدرات الشركاء ورصد الأداء القائم على النتائج والمراعي للمخاطر ومنع الغش ومنع الاستغلال والاعتداء الجنسيين وبناء القدرات والعمل مع المنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني على الصعيد المحلي والنهج المنسق للتحويلات النقدية وبوابة شركاء الأمم المتحدة. يتفق البرنامج الإنمائي مع تعليقات مجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق الواردة في مذكرة الأمين العام بشأن هذا الاستعراض (A/77/317/Add.1، الفقرتان 29 و 30). وسيواصل البرنامج الإنمائي المشاركة في الاجتماعات المشتركة بين الوكالات بشأن إدارة شركاء التنفيذ وذلك من أجل تبادل المعلومات

والنهج المتعلقة بإدارة شركاء التنفيذ والنظر في جدوى تقاسم المواد والوحدات التدريبية المتخصصة المتصلة بإدارة شركاء التنفيذ التي هي متاحة للجمهور. وتشمل العناية الواجبة للقطاع الخاص، وتقييمات الشركاء من حيث المخاطر والقدرات، ومنع الغش، ومنع الاستغلال والانتهاك الجنسيين، والنهج المنسق للتحويلات النقدية. والبرنامج الإنمائي، إذ يأخذ ذلك في الاعتبار، يقبل هذه التوصية ويشير إلى أنها نُفِذت.

13 - التوصية 10 - ينبغي للرؤساء التنفيذيين لمؤسسات منظومة الأمم المتحدة القيام، بحلول نهاية عام 2024، وبدعم من مكتب التنسيق الإنمائي ومكاتب المنسقين المقيمين وآليات الأفرقة القطرية التابعة للأمم المتحدة، بالاتفاق على تدابير محددة لزيادة تعزيز التنسيق بين الوكالات من أجل تحسين إدارة شركاء التنفيذ على الصعيد القطري وتقديم تقارير عن التنفيذ إلى الأجهزة التشريعية ومجالس الإدارة التابعين لها اعتباراً من عام 2025. يؤيد البرنامج الإنمائي تعليقات مجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق الواردة في مذكرة الأمين العام بشأن هذا الاستعراض (A/77/317/Add.1)، الفقرة 36)، التي تنص على أن الجهود الرامية إلى تعزيز التنسيق بين الوكالات ينبغي أن تنقيد بالالتزامات المتعهد بها في إطار الرصد للفترة 2021-2024 للاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل أربع سنوات. وبموجب الإطار الجديد للإدارة والمساءلة، لا يملك مكتب الأمم المتحدة للتنسيق الإنمائي، ولا مكاتب المنسقين المقيمين، ولا أفرقة الأمم المتحدة القطرية، في معظم الحالات، ولاية تنفيذ، لأن ذلك يقع على عاتق كيانات الأمم المتحدة المسؤولة. وفي الوقت نفسه، يشير البرنامج الإنمائي إلى أن تنفيذ النهج المنسق للتحويلات النقدية هو الإطار الرئيسي والوسيلة المتفق عليها على نطاق المنظومة لزيادة تعزيز التنسيق بين الوكالات لتحسين تنفيذ إدارة شركاء التنفيذ على الصعيد القطري والإبلاغ عنها. والبرنامج الإنمائي، إذ يأخذ ذلك في الاعتبار، يرى أن هذه التوصية غير ذات صلة.

باء - استعراض وظيفة الأخلاقيات في منظومة الأمم المتحدة (JIU/REP/2021/5)

14 - يحلل هذا الاستعراض الذي أجرته وحدة التفتيش المشتركة الحالة الراهنة لوظيفة الأخلاقيات على نطاق منظومة الأمم المتحدة. ويحدد الممارسات الجيدة والدروس المستفادة من أجل دعم المنظمات في التحقق من أداء وظيفتها في مجال الأخلاقيات، وتعزيزها عند الاقتضاء. ويرحب البرنامج الإنمائي بالاستعراض ويتفق مع التعليقات العامة لمجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق الواردة في مذكرة الأمين العام بشأن هذا الاستعراض (A/77/258/Add.1، الفقرة 2). ويتضمن الاستعراض معلومات شاملة ومقارنة تمنهج السمات الرئيسية لوظائف الأخلاقيات داخل منظومة الأمم المتحدة. وجميع التوصيات الأربع التي انتهى إليها الاستعراض موجهة إلى البرنامج الإنمائي. والتوصيات 1 و 3 و 4 موجهة إلى مدير البرنامج. والتوصية 2 موجهة إلى المجلس التنفيذي للنظر فيها.

15 - التوصية 1 - ينبغي للرؤساء التنفيذيين لمؤسسات منظومة الأمم المتحدة الذين لم يكفلوا بعد إصدار عقود لفترة كاملة لصالح رؤساء مكاتب الأخلاقيات المعينين حديثاً أن يفعلوا ذلك فوراً. أنشئ مكتب الأخلاقيات التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في عام 2007، عملاً بنشرة الأمين العام بشأن أعمال الأخلاقيات على نطاق منظومة الأمم المتحدة: الأجهزة والبرامج ذات الإدارة المستقلة (ST/SGB/2007/11) كوحدة عمل مستقلة منفصلة عن المكتب التنفيذي لمدير البرنامج. ويرأس مكتب الأخلاقيات مدير مسؤول أمام مدير البرنامج، ولمدة أقصاها فترتا ولاية مدة كل منهما خمس سنوات - فترة أولية مدتها خمس سنوات، قابلة للتجديد بصفة استثنائية مرة واحدة لمدة خمس سنوات أخرى. وعند انتهاء

مدة الولاية، لا يكون شاغل الوظيفة مؤهلاً لشغل أي وظيفة أخرى في البرنامج الإنمائي، نظراً لدوره الوظيفي الفريد كمدير سابق لمكتب الأخلاقيات. ويؤيد البرنامج الإنمائي هذه التوصية ويلاحظ أن عقد المدير المعين حديثاً لمكتب الأخلاقيات التابع للبرنامج هو لمدة خمس سنوات كاملة (بما في ذلك فترة الاختبار القياسية وهي عام واحد، والتي تم العمل بها بالنسبة لجميع الموظفين في عام 2021). ويقبل البرنامج الإنمائي هذه التوصية ويشير إلى أنها نُفذت.

16 - التوصية 3 - ينبغي للرؤساء التنفيذيين لمؤسسات منظومة الأمم المتحدة الذين لم يكفلوا بعد إجراء دورات دورية لصقل المعارف في مجال الأخلاقيات بوصفها دورات إلزامية لجميع الموظفين وغير الموظفين في منظماتهم، بصرف النظر عن الأقدمية والفئة والمستوى، كل ثلاث سنوات، اعتباراً من عام 2023 فصاعداً، أن يفعلوا ذلك. وضع البرنامج الإنمائي دورة تدريبية إلزامية على الإنترنت في مجال الأخلاقيات تهدف إلى تعزيز الوعي بمعايير السلوك التي يتبعها البرنامج. ومن المقرر أن تكمل الدورة في غضون الـ 30 يوماً الأولى من فترة ولاية موظفي البرنامج. ويضطلع مكتب الأخلاقيات التابع للبرنامج الإنمائي باستمرار ببرامج تدريب وتوعية مصممة خصيصاً. وتعزز هذه البرامج فهم موظفي البرنامج الإنمائي للنزاهة والأخلاقيات؛ وتشمل نماذج ومواد تدريبية في مجال الأخلاقيات مصممة خصيصاً لموظفي البرنامج الإنمائي الذين يضطلعون بمهام خاصة في مجالات المشتريات وإدارة الموارد البشرية والمالية. وليس لدى البرنامج الإنمائي دورة إلزامية للموظفين لصقل المعارف في مجال الأخلاقيات؛ ومع ذلك، يجري حالياً تقييم خيارات دورات صقل المعارف من أجل تطويرها وتنفيذها. ويشير البرنامج الإنمائي إلى أن هذه التوصية قيد النظر.

17 - التوصية 4 - ينبغي للرؤساء التنفيذيين لمؤسسات منظومة الأمم المتحدة الذين لم يفعلوا ذلك بعد، أن يقوموا بدعم من وظيفة الأخلاقيات في منظماتهم، وبحلول عام 2025 كحد أقصى، بتقييم فعالية وكفاءة برامجهم الخاصة بإقرار الذمة المالية وبيان المصالح، بما في ذلك ما تحققه من "قيمة مقابل المال"، وأن يقترحوا، استناداً إلى النتائج، إدخال تغييرات على السياسات ذات الصلة عند الاقتضاء. يتفق البرنامج الإنمائي مع تعليقات مجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق بشأن هذه التوصية الواردة في مذكرة الأمين العام بشأن هذا الاستعراض (A/77/258/Add.1، الفقرتان 17 و 18). وتفيد التعليقات بأن الكيانات (التي تتدرج شروط الإقرار بالذمة المالية فيها في إطار النظامين الأساسي والإداري لموظفي الأمم المتحدة) تشير إلى أنها لن تكون في وضع يسمح لها بأن تقترح من جانب واحد تغييرات على التزامات الإقرار الإلزامي المنصوص عليها في هذه القواعد. وفي حين أن البرنامج الإنمائي لا يختلف مع روح التوصية، فهو يشير بالتحديد إلى أن الشروط الحالية لبرنامج الإقرار بالذمة المالية الذي وضعه البرنامج الإنمائي منصوص عليها في النظامين الأساسي والإداري لموظفي الأمم المتحدة. وتوخياً للاتساق بين المؤسسات، يتقيد برنامج إقرار الذمة المالية الذي وضعه البرنامج الإنمائي بأفضل الممارسات والمعايير المحددة في نشرة الأمين العام، "بيانات إقرار الذمة المالية وبيان المصالح" (ST/SGB/2006/6). ولذلك، لا يمكن للبرنامج الإنمائي أن يزيل من جانب واحد التزامات الإقرار الإلزامي المنصوص عليها في النظامين الأساسي والإداري لموظفي الأمم المتحدة. وإذا أُريد تقييم فعالية وكفاءة برامج إقرارات الذمة المالية لمنظمات الأمم المتحدة الملزمة باتباع النظامين الأساسي والإداري لموظفي الأمم المتحدة، ينبغي إجراء ذلك التقييم على مستوى الأمانة العامة للأمم المتحدة. وينبغي أن يتم ذلك من خلال مراعاة الالتزامات والأحكام الحالية بموجب كل من النظامين الأساسي والإداري لموظفي الأمم المتحدة ونشرة الأمين العام بشأن بيانات

إقرار الذمة المالية وبيان المصالح (ST/SGB/2006/6). وإذ يأخذ البرنامج الإنمائي في الحسبان أن هذه التوصية ليست من اختصاص البرنامج الإنمائي وحده، فإنه يعتبرها غير ذات صلة.

جيم - إدارة استمرارية تصريف الأعمال في مؤسسات منظومة الأمم المتحدة (JIU/REP/2021/6)

18 - يقدم هذا الاستعراض الذي أجرته وحدة التفتيش المشتركة تحليلاً لحالة استخدام وتكامل السياسات والخطط والعمليات والممارسات المتعلقة باستمرارية تصريف الأعمال فيما بين مؤسسات منظومة الأمم المتحدة. ويحدد الاستعراض الممارسات الجيدة والدروس المستفادة لتوجيه قرارات مؤسسات منظومة الأمم المتحدة فيما يتعلق بالمبادرات الجارية والمقبلة.

19 - ويتفق البرنامج الإنمائي مع التعليقات العامة لمجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق الواردة في مذكرة الأمين العام بشأن هذا الاستعراض (A/77/256/Add.1، الفقرة 2). ويرحب البرنامج الإنمائي بالاستعراض، ويلاحظ أنه شامل ويقدم تقييماً جيداً لحالة استخدام وتكامل السياسات والخطط والعمليات والممارسات المتعلقة باستمرارية تصريف الأعمال فيما بين مؤسسات منظومة الأمم المتحدة. ويحدد الاستعراض الممارسات الجيدة والدروس المستفادة لتوجيه المبادرات الجارية والمقبلة. ويؤيد البرنامج الإنمائي نتائج الاستعراض ويوافق على جوهر التوصيات الست للاستعراض، التي تسهم في إضافة القيمة من حيث تعزيز النظم. وكثير من التوصيات هي بالفعل ممارسات راسخة في البرنامج الإنمائي كمبدأ من مبادئ السياسة العامة.

20 - وتوجه التوصيات الست التي انتهى إليها الاستعراض إلى البرنامج الإنمائي. وتوجه التوصيات 1 و 2 و 3 و 4 و 5 إلى مدير البرنامج. وتوجه التوصية 6 إلى المجلس التنفيذي للنظر فيها.

21 - التوصية 1 - ينبغي للرؤساء التنفيذيين لمؤسسات منظومة الأمم المتحدة أن يقوموا، بحلول نهاية عام 2023، باستعراض أطر إدارتهم لاستمرارية تصريف الأعمال، والتأكد من أن العناصر الأساسية المحددة في هذا التقرير قد نُفذت وأنها بأيدي أصحاب المصلحة المعنيين، بشكل يمكن من التنسيق الفعال لعمليات وممارسات استمرارية تصريف الأعمال، وبناء الاتساق في تنفيذها، وتعزيز المساءلة على جميع المستويات. يتفق البرنامج الإنمائي مع تعليقات مجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق بشأن هذه التوصية، الواردة في مذكرة الأمين العام المتعلقة بهذا الاستعراض (A/77/256/Add.1، الفقرة 7). ويشير البرنامج الإنمائي إلى أن العناصر الأساسية لإطار إدارة استمرارية تصريف الأعمال الذي حددته وحدة التفتيش المشتركة منفذة تنفيذياً تاماً ومدمجة في السياسات والعمليات والترتيب الهيكلي لإطار إدارة استمرارية تصريف الأعمال في البرنامج الإنمائي. ويتمشى الإطار مع معايير المنظمة الدولية لتوحيد المقاييس ومع نظام الأمم المتحدة لإدارة قدرة المنظمة على مواجهة الطوارئ. ويؤيد البرنامج الإنمائي هذه التوصية ويشير إلى أنها قد نُفذت.

22 - التوصية 2 - ينبغي للرؤساء التنفيذيين لمؤسسات منظومة الأمم المتحدة أن يكفولوا، بحلول نهاية عام 2023، تطبيق عناصر التعهد والاختبار والاستعراض المدرجة في خطط استمرارية تصريف أعمالهم من خلال نهج متسق ومنضبط، لضمان بقاء تلك الخطط مناسبة وفعالة. يتفق البرنامج الإنمائي مع تعليقات مجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق بشأن هذه التوصية المحددة الواردة في مذكرة الأمين العام بشأن هذا الاستعراض (A/77/256/Add.1، الفقرة 9). ويشير البرنامج الإنمائي إلى أنه وفقاً لسياسته المتعلقة بإدارة استمرارية تصريف الأعمال، يلزم استعراض خطط استمرارية تصريف الأعمال

الخاصة بالبرنامج الإنمائي، واختبارها سنوياً على الأقل، وتعهدها، لضمان صلاحيتها وفعاليتها. والبرنامج الإنمائي، إذ يأخذ ذلك في الاعتبار، يقبل هذه التوصية ويشير إلى أنها نُقِّدَت.

23 - التوصية 3 - ينبغي للرؤساء التنفيذيين لمؤسسات منظومة الأمم المتحدة أن يقوموا، بحلول نهاية عام 2023، بتعزيز آليات التعلم الخاصة بتلك المؤسسات إسهاماً في قدرتها على مواجهة الطوارئ، وذلك باشتراط إجراء استعراضات لاحقة في أعقاب الحوادث المعطلة واستعراضات إدارية داخلية دورية لأطر إدارة استمرارية تصريف الأعمال. يتفق البرنامج الإنمائي مع تعليقات مجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق بشأن هذه التوصية المحددة، الواردة في مذكرة الأمين العام بشأن هذا الاستعراض (A/77/256/Add.1، الفقرة 10). ويشير البرنامج الإنمائي إلى أن تقرير البرنامج عن ممارسة استمرارية تصريف الأعمال/الاستعراضات اللاحقة مطلوب أن تعدها سنوياً جميع وحدات العمل كمبدأ من مبادئ السياسة العامة. ويُرصد الامتثال في الوقت الفعلي عبر لوحة متابعة مؤسسية مخصصة لهذا الغرض. ويشكل الاستعراض اللاحق للبرنامج الإنمائي لاستجابته التشغيلية لكوفيد-19 مثالا حديثاً على الاستعراض اللاحق، في أعقاب الحوادث المعطلة وتقييم خطة استمرارية تصريف الأعمال. والبرنامج الإنمائي، إذ يأخذ ذلك في الاعتبار، يقبل هذه التوصية ويشير إلى أنها نُقِّدَت.

24 - التوصية 4 - ينبغي للرؤساء التنفيذيين لمؤسسات منظومة الأمم المتحدة أن يقدموا، بحلول نهاية عام 2024، تقارير إلى أجهزتهم التشريعية ومجالس إدارتهم بشأن التقدم المحرز في تنفيذ السياسة المتعلقة بنظام إدارة قدرة المنظمة على مواجهة الطوارئ ومؤشرات أدائه المنقحة، وأن يسلطوا الضوء على الممارسات الجيدة والدروس المستفادة، لا سيما في مجال إدارة استمرارية تصريف الأعمال. يتفق البرنامج الإنمائي مع تعليقات مجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق بشأن هذه التوصية المحددة، الواردة في مذكرة الأمين العام بشأن هذا الاستعراض (A/77/256/Add.1، الفقرة 12). ويلاحظ البرنامج الإنمائي أن هناك نهجا راسخا ومتسقاً ومتناسكاً للتعامل مع الدول الأعضاء فيما يتعلق بنظام إدارة القدرة المؤسسية على مواجهة الطوارئ على مستوى منظومة الأمم المتحدة، من خلال اللجنة الإدارية الرفيعة المستوى التابعة لمجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق. وتتواصل منظومة الأمم المتحدة (بما في ذلك البرنامج الإنمائي) بالفعل مع الدول الأعضاء من خلال تقارير الأمين العام عن التقدم المحرز في تنفيذ نظام إدارة قدرة المنظمة على مواجهة الطوارئ. والبرنامج الإنمائي عضو نشط في شبكة نظام إدارة قدرة المنظمة على مواجهة الطوارئ. ولذلك، فهو يرى أن إسهامه المنتظم في تقارير الأمين العام عن تنفيذ نظام إدارة قدرة المنظمة على مواجهة الطوارئ يفي بالإجراء المطلوب بموجب هذه التوصية، وأن الإبلاغ الإضافي سيكون تكراراً. والبرنامج الإنمائي، إذ يأخذ ذلك في الاعتبار، يعتبر هذه التوصية غير ذات صلة.

25 - التوصية 5 - ينبغي للرؤساء التنفيذيين لمؤسسات منظومة الأمم المتحدة أن يجروا في عام 2023 تقييماً إدارياً داخلياً لاستمرارية العمليات المؤسسية خلال جائحة كوفيد-19 لتحديد الثغرات والعوامل التمكينية والممارسات الجيدة والدروس المستفادة، ولتعديل السياسات والعمليات والإجراءات، وخاصة في مجالات مثل الموارد البشرية، وإدارة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والسلامة والصحة المهنية، وتحديد ما يلزم من تدابير الاستعداد والاستجابة بشكل أفضل للحوادث المعطلة في المستقبل. يتفق البرنامج الإنمائي مع تعليقات مجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق بشأن هذه التوصية المحددة، الواردة في مذكرة الأمين العام بشأن هذا الاستعراض (A/77/256/Add.1،

الفقرة 15). ويشير البرنامج الإنمائي إلى أنه أجرى بالفعل استعراضا لاحقا لاستجابته التشغيلية لكوفيد-19 للمساعدة في تيسير التعلم في الوقت الفعلي داخل البرنامج، والسماح بعمليات تبادل الآراء بشأن الاستجابة المؤسسية حتى الآن، وتلقي أفكار نيرة لتعزيز أداء البرنامج في المستقبل. والبرنامج الإنمائي، إذ يأخذ ذلك في الاعتبار، يقبل هذه التوصية ويشير إلى أنها نُفذت.

ثالثا - حالة تنفيذ البرنامج الإنمائي لتوصيات وحدة التفتيش المشتركة

26 - من بين التوصيات الواردة في تقارير وحدة التفتيش المشتركة الثلاثة الصادرة في عام 2022، تم توجيه 20 توصية إلى البرنامج الإنمائي. ومن بين هذه التوصيات، تم قبول وتنفيذ 15 توصية (75 في المائة)؛ وهناك توصية واحدة قيد النظر (5 في المائة)؛ ولم تكن أربع توصيات ذات صلة (20 في المائة). ومن بين التوصيات الـ 15 المقبولة والمنفذة، كانت هناك أربع توصيات موجهة إلى المجلس التنفيذي (ترد الملاحظات في المرفق الثاني من هذا التقرير). وتشمل التوصيات الأربع الموجهة إلى المجلس التنفيذي ما يلي: (أ) التوصيتان 3 و 9 بشأن استعراض إدارة شركاء التنفيذ في مؤسسات منظومة الأمم المتحدة (JIU/REP/2021/4)؛ (ب) التوصية 2 بشأن استعراض وظيفة الأخلاقيات في منظومة الأمم المتحدة (JIU/REP/2021/5)؛ (ج) التوصية 6 بشأن إدارة استمرارية تصريف الأعمال في مؤسسات منظومة الأمم المتحدة (JIU/REP/2021/6).

27 - والتوصية 3 الواردة في استعراض وحدة التفتيش المشتركة لوظيفة الأخلاقيات في منظومة الأمم المتحدة (JIU/REP/2021/5) موجهة إلى مدير البرنامج بصفته الرئيس التنفيذي، وهي قيد النظر. والتوصيات الأربع التي هي غير ذات صلة موجهة إلى مدير البرنامج بوصفه الرئيس التنفيذي وتشمل: (أ) التوصيتان 1 و 10 بشأن استعراض إدارة شركاء التنفيذ في مؤسسات منظومة الأمم المتحدة (JIU/REP/2021/4)؛ (ب) التوصية 4 بشأن استعراض وظيفة الأخلاقيات في منظومة الأمم المتحدة (JIU/REP/2021/5)؛ (ج) التوصية 4 بشأن إدارة استمرارية تصريف الأعمال في مؤسسات منظومة الأمم المتحدة (JIU/REP/2021/6). وترد ملاحظات في الفصل الثاني من هذا التقرير.

28 - ويطلب قرار الجمعية العامة 258/60 إلى وحدة التفتيش المشتركة تعزيز الحوار مع المنظمات المشاركة وتعزيز تنفيذ توصياتها. ووفقا لذلك القرار، يقدم البرنامج الإنمائي، في المرفقين الثالث والرابع من هذا التقرير، موجزا لحالة تنفيذ التوصيات ذات الصلة الواردة في التقارير الصادرة عن وحدة التفتيش المشتركة في عامي 2021 و 2020. والتحديات السردية الكاملة متوفرة في نظام المتابعة الخاص بوحدة التفتيش المشتركة على شبكة الإنترنت، المتاح للدول الأعضاء.

29 - ومن بين التوصيات الست التي وجهتها وحدة التفتيش المشتركة إلى البرنامج الإنمائي في تقاريرها وفي رسالتها الإدارية الصادرة في عام 2021 (المرفق الثالث)، قبل البرنامج الإنمائي خمس توصيات (83 في المائة) ونفذها ولم يقبل توصية واحدة (17 في المائة).

30 - ومن بين التوصيات الـ 44 التي وجهتها وحدة التفتيش المشتركة إلى البرنامج الإنمائي في تقاريرها الصادرة في عام 2020 (المرفق الرابع)، قبل البرنامج الإنمائي 27 توصية (61 في المائة) ونفذها، ولم يقبل ثلاث توصيات (7 في المائة)، واعتبر 14 توصية (32 في المائة) غير ذات صلة.

31 - والبرنامج الإنمائي ملتزم بمتابعة تنفيذ التوصيات التي يعتبرها ذات صلة بالبرنامج، وبمواصلة إسهامه في مختلف مبادرات وحدة التفتيش المشتركة في المستقبل.

موجز التقارير التي صدرت عن وحدة التفتيش المشتركة في عام 2022 ذات الصلة
بالبرنامج الإنمائي، حتى 28 شباط/فبراير 2023

حالة تنفيذ التوصيات الموجهة إلى البرنامج الإنمائي									
رمز الوثيقة	العنوان	موجهة إلى ما هو موجه منها			التوصيات المقبولة			التوصيات غير ذات الصلة	التوصيات غير المقبولة
		مجموع التوصيات الإنمائي	إلى المجلس التنفيذي	المنفذة	التوصيات المقبولة	التوصيات قيد التنفيذ	التوصيات قيد النظر		
JIU/REP/2021/4	استعراض إدارة شركاء التنفيذ في مؤسسات منظومة الأمم المتحدة	10	2	8	-	-	-	2	
JIU/REP/2021/5	استعراض الحالة الراهنة لوظيفة الأخلاقيات في منظومة الأمم المتحدة	4	1	2	-	1	-	1	
JIU/REP/2021/6	إدارة استمرارية تصريف الأعمال في مؤسسات منظومة الأمم المتحدة	6	1	5	-	-	-	1	
	المجموع	20	4	15	-	1	-	4	

تقارير وحدة التفتيش المشتركة الصادرة خارج الجدول الزمني المقرر لإعداد هذا التقرير:

JIU/NOTE/2022/1/Rev.1: استعراض تدابير وآليات التصدي للعنصرية والتمييز العنصري في مؤسسات منظومة الأمم المتحدة

تقارير وحدة التفتيش المشتركة الصادرة في عام 2022 غير ذات الصلة بالبرنامج الإنمائي:

JIU/REP/2022/1: استعراض التنظيم والإدارة في برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (موئل الأمم المتحدة)

المرفق الثاني

استعراض التوصيات ذات الصلة التي أصدرتها وحدة التفتيش المشتركة في عام 2022
لينظر فيها المجلس التنفيذي

التوصيات

ملاحظات

استعراض إدارة شركاء التنفيذ في مؤسسات منظومة الأمم المتحدة (JIU/REP/2021/4)

التوصية 3

يتفق البرنامج الإنمائي مع تعليقات مجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق الواردة في مذكرة الأمين العام بشأن هذا الاستعراض (A/77/317/Add.1، الفقرة 15). ويشير البرنامج الإنمائي إلى أنه يمكن إعادة النظر في هذه التوصية في ضوء إطار الرصد للفترة 2021-2024 للاستعراض الشامل الذي يجري كل أربع سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية. وخصص إطار الرصد مؤشرات لتتبع تعامل منظومة الأمم المتحدة مع الشركاء الوطنيين والدوليين على الصعيد القطري، مع تقديم التقارير في إطار طرائق الإبلاغ القائمة. وأدمج البرنامج الإنمائي مؤشرات الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل أربع سنوات في إطاره المتكامل للنتائج والموارد. ويقدم البرنامج الإنمائي تقارير سنوية إلى مجلسه التنفيذي عن تنفيذ الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل أربع سنوات. وبالإضافة إلى ذلك، يقدم البرنامج الإنمائي تقريراً سنوياً مستكملاً إلى المجلس التنفيذي عن إعادة تنظيم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية في سياق الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل أربع سنوات. وإذ تلاحظ إدارة البرنامج الإنمائي أن هذه التوصية موجهة إلى الهيئات التشريعية، وبالنظر إلى طرائق الإبلاغ المعمول بها، فهي تعتبر أن هذه التوصية قد نُفذت.

التوصية 9

يوافق المجلس التنفيذي للبرنامج الإنمائي على جميع البرامج القطرية للبرنامج الإنمائي التي تسهم في إطار الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة. والهدف من إطار التعاون هو المساهمة في تحقيق الأهداف الإنمائية الوطنية، بما في ذلك من خلال تعزيز القدرات والملكية الوطنية عن طريق بناء قدرات شركاء التنفيذ. وإذ تلاحظ إدارة البرنامج الإنمائي أن هذه التوصية موجهة إلى الهيئات التشريعية، فهي تعتبر أن هذه التوصية قد نُفذت.

ينبغي للأجهزة التشريعية ومجالس الإدارة في مؤسسات منظومة الأمم المتحدة القيام في إطار الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل أربع سنوات، ابتداء من عام 2023، بإجراء تقييم للنهج التي تتبعها لبناء قدرات شركاء التنفيذ وتعزيز القدرات والملكية الوطنية، وأن يشمل ذلك تقييم فعالية هذه الجهود منذ عام 2013 والتقدم المحرز والدروس المستفادة على صعيدها استناداً إلى تقارير تعدها أمانات تلك المؤسسات، واتخاذ تدابير محددة لتعزيز القدرات والملكية الوطنية وبناء قدرات شركاء التنفيذ المتعاملين معها.

استعراض وظيفة الأخلاقيات في منظومة الأمم المتحدة (JIU/REP/2021/5)

التوصية 2

تتضمن **اختصاصات** اللجنة الاستشارية لمراجعة الحسابات والتقييم التابعة للبرنامج الإنمائي بالفعل ولاية شاملة متعلقة بالأخلاقيات. وأنشئت اللجنة لإسداء المشورة إلى مدير/مديرة البرنامج في الاضطلاع بمسؤولياته/ها فيما يتعلق بالرقابة، والإدارة المالية والإبلاغ، والمراجعة الداخلية للحسابات والتحقيق، والمراجعة الخارجية للحسابات، وإدارة المخاطر، ومهام التقييم والأخلاقيات، ونظم الرقابة الداخلية والمساءلة. وتتمثل ولاية اللجنة، وفقاً للمادتين الفرعيتين 8 (ب) و 8 (س) من **اختصاصاتها**، في استعراض وظيفة الأخلاقيات وإسداء المشورة إلى مدير البرنامج بشأنها، بما في ذلك مدونة الأخلاقيات وسياسة المبلغين عن المخالفات؛ وسياسة منع الغش والفساد؛ وتعيين مدير مكتب الأخلاقيات وتقييم أدائه وتمديد ولايته وإقالته؛ وحالة تنفيذ الإدارة لتوصيات مكتب الأخلاقيات؛ والنظر في الآثار المترتبة على تقارير مكتب الأخلاقيات ورسائل/ردود الإدارة، وتسليط الضوء، حسب الاقتضاء، على المسائل التي قد تحتاج إلى مزيد من الدراسة.

ووفقاً للمادة 13 من **اختصاصات** اللجنة الاستشارية لمراجعة الحسابات والتقييم التابعة للبرنامج الإنمائي، وفيما يتعلق بالعضوية، يكفل مدير البرنامج، عند تعيين الأعضاء، أن تتألف اللجنة ككل من أشخاص لديهم معرفة عملية ومعرفة بالشؤون المالية، والمحاسبية، والإدارة، والمراجعة الداخلية للحسابات والتحقيق، والمراجعة الخارجية للحسابات، والرقابة الداخلية، والتقييم والأخلاقيات، وممارسات ومبادئ إدارة المخاطر.

وإذ تلاحظ إدارة البرنامج الإنمائي أن هذه التوصية موجهة إلى الهيئات التشريعية، وبالنظر إلى الأحكام الراسخة بشأن الأخلاقيات، بما في ذلك كمجال من مجالات خبرة أعضاء اللجنة، وفقاً ل**اختصاصات** اللجنة، فإنها ترى أن هذه التوصية قد نُفذت.

إدارة استمرارية تصريف الأعمال في مؤسسات منظومة الأمم المتحدة (JIU/REP/2021/6)

التوصية 6

قدم البرنامج الإنمائي تقريراً عن الاستعراض اللاحق لاستجابته التشغيلية لجائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) في الدورة السنوية للمجلس التنفيذي في عام 2021. وأنتهى المجلس التنفيذي على البرنامج الإنمائي لقدرته على التكيف مع الظروف الاستثنائية الناجمة عن جائحة كوفيد-19 وأشار إلى التعبئة السريعة للمنظمة للتصدي للجائحة. وإذ تلاحظ إدارة البرنامج الإنمائي أن هذه التوصية موجهة إلى الهيئات التشريعية، فهي تعتبر أن هذه التوصية قد نُفذت.

ينبغي للهيئات التشريعية لمؤسسات منظومة الأمم المتحدة ومجالس إدارتها أن تطلب من المؤسسات أن تحدّث اختصاصات لجانها المعنية بالمراجعة والرقابة بحلول نهاية عام 2023 بحيث تتضمن، حسب الضرورة، أحكاماً تتعلق بالأخلاقيات، والأخلاقيات بوصفها مجال خبرة يُحدّد توافره لدى أعضاء اللجان الجدد، إذا لم تكن تلك الهيئات والمجالس قد فعلت ذلك بعد.

ينبغي للأجهزة التشريعية ومجالس الإدارة في مؤسسات منظومة الأمم المتحدة أن تنظر، في أقرب فرصة ممكنة، في استنتاجات التقييم الإداري الداخلي لاستمرارية العمليات أثناء جائحة كوفيد-19 الذي أعده الرؤساء التنفيذيون لمؤسساتهم، وأن تتخذ على ذلك الأساس القرارات المناسبة لمعالجة الثغرات والمخاطر المحددة بما يكفل استمرارية العمليات المؤسسية.

المرفق الثالث

حالة تنفيذ توصيات وحدة التفتيش المشتركة ذات الصلة بالبرنامج الإنمائي الصادرة في تقارير الوحدة ورسالتها الموجهة إلى الإدارة في عام 2021، حتى 28 شباط/فبراير 2023⁽²⁾

حالة تنفيذ التوصيات الموجهة إلى البرنامج الإنمائي							
رمز الوثيقة	العنوان	ما هو موجه		التوصيات المقبولة			
		مجموع البرنامج	موجهة إلى	التوصيات المنفذة	التوصيات قيد التنفيذ	التوصيات قيد النظر	التوصيات غير المقبولة
		مجلس	منها إلى	التوصيات المنفذة	التوصيات قيد التنفيذ	التوصيات قيد النظر	التوصيات غير المقبولة
JIU/ML/2021/1	رسالة موجهة إلى الإدارة بشأن ضمان سلامة وثائق مؤسسات منظومة الأمم المتحدة وسجلاتها ومحفوظاتها	1	1	1	-	-	-
JIU/REP/2021/2	استعراض الدعم المقدم من منظومة الأمم المتحدة للبلدان النامية غير الساحلية لتنفيذ برنامج عمل فيينا	9	3	2	1	-	1
JIU/REP/2021/3	الأمن السيبراني في مؤسسات منظومة الأمم المتحدة	5	2	2	1	-	-
	المجموع	15	6	5	2	-	1

تقارير وحدة التفتيش المشتركة الصادرة في عام 2021 غير ذات الصلة بالبرنامج الإنمائي:
JIU/REP/2021/1: استعراض شؤون التنظيم والإدارة في المنظمة العالمية للأرصاد الجوية

(2) تم تضمين النصوص السردية لردود الإدارة على ما يلي: (أ) JIU/REP/2021/3: الأمن السيبراني في مؤسسات منظومة الأمم المتحدة؛ (ب) الوثيقة المرافقة JIU/ML/2021/1: رسالة موجهة إلى الإدارة بشأن ضمان سلامة وثائق مؤسسات منظومة الأمم المتحدة وسجلاتها ومحفوظاتها؛ (ج) JIU/REP/2021/2: استعراض الدعم المقدم من منظومة الأمم المتحدة للبلدان النامية غير الساحلية لتنفيذ برنامج عمل فيينا، التي صدرت في عام 2021، في تقرير البرنامج الإنمائي عن توصيات وحدة التفتيش المشتركة في عام 2021 (DP/2022/17/Add.1). وترد في نظام التتبع الشبكي لوحدة التفتيش المشتركة، المتاح للدول الأعضاء، معلومات مستكملة عن النصوص السردية لردود الإدارة على التوصية 1 في الوثيقة JIU/REP/2021/3 والتوصية 1 في الوثيقة JIU/ML/2021/1 كما نُفذت.

حالة تنفيذ توصيات وحدة التفتيش المشتركة ذات الصلة بالبرنامج الإنمائي الصادرة
في تقارير الوحدة في عام 2020، حتى 28 شباط/فبراير 2023⁽³⁾

حالة تنفيذ التوصيات الموجهة إلى البرنامج الإنمائي							
رمز الوثيقة	العنوان	التوصيات الإنمائي	مجموع البرنامج	ما هو موجه		التوصيات المقبولة	
				موجهة إلى	منها إلى	التوصيات المنفذة	التوصيات قيد التنفيذ
		التوصيات الإنمائي	مجموع البرنامج	مجلس التنفيذ	التوصيات المنفذة	التوصيات قيد التنفيذ	التوصيات قيد النظر
		التوصيات الإنمائي	مجموع البرنامج	مجلس التنفيذ	التوصيات المنفذة	التوصيات قيد التنفيذ	التوصيات قيد النظر
JIU/REP/2020/1	استعراض حالة وظيفة التحقيق: التقدم المحرز في مؤسسات منظومة الأمم المتحدة في تعزيز وظيفة التحقيق	7	10	6	6	-	1
JIU/REP/2020/2	السياسات والمنصات الداعمة للتعليم: نحو مزيد من الاتساق والتنسيق والتقارب	6	9	1	5	-	-
JIU/REP/2020/3	أماكن العمل المشتركة في منظومة الأمم المتحدة: الممارسات الحالية والآفاق المستقبلية	7	8	1	1	-	1
JIU/REP/2020/5	إدارة المخاطر المؤسسية: النهج والاستخدامات في مؤسسات منظومة الأمم المتحدة	4	4	2	3	-	1
JIU/REP/2020/6	تعدد اللغات في منظومة الأمم المتحدة	6	7	3	1	-	-
JIU/REP/2020/7	تطبيقات سلسلة الكتل في منظومة الأمم المتحدة: نحو حالة من التأهب	6	8	2	3	-	-
JIU/REP/2020/8	استعراض تعميم مراعاة الاستدامة البيئية عبر مؤسسات منظومة الأمم المتحدة	8	10	1	8	-	-
	المجموع	44	56	16	27	-	3

تقارير وحدة التفتيش المشتركة الصادرة في عام 2020 غير ذات الصلة بالبرنامج الإنمائي:

JIU/REP/2020/4: استعراض التنظيم والإدارة في اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي

(3) التحديثات السردية لردود الإدارة على جميع استعراضات وحدة التفتيش المشتركة متوفرة في نظام التتبع الشبكي للوحدة على الإنترنت، المتاح للدول الأعضاء.